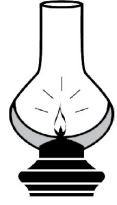


بسم الله الرحمن الرحيم



حزب العدالة والتنمية
www.pjd.ma
الأمانة العامة

مذكرة حزب العدالة والتنمية بشأن الانتخابات التشريعية 2012

من أجل انتخابات ديمقراطية

الرباط في: 3 جمادى الأولى 1432 هـ

الموافق لـ 6 أبريل 2011 م

تقديم

يعتبر حزب العدالة و التنمية أن الإصلاح الديمقراطي المطلوب لبلادنا، والذي يتطلع إليه عموم المواطنين، يمر- بعد استحقاق إصلاح الدستور- عبر ورش إصلاح أنظمتنا الانتخابية، وذلك بما يمكن من بناء الثقة في المؤسسات المنتخبة ومصداقية تمثيليتها و تجسيدها لإرادة الناخبين.

لقد دأب حزب العدالة والتنمية على تقديم مقترحاته بشأن إصلاح هذا الورش إلى الحكومة قبل كل استحقاق انتخابي من خلال مذكرات تفصيلية تفاعلت معها السلطات الحكومية المعنية بدرجات متفاوتة. وإذ يبادر الحزب اليوم إلى تكريس هذه السنة الحسنة فإنه يستحضر الظرفية الدولية والإقليمية و يأخذ بعين الاعتبار الحراك السياسي و الاجتماعي على الصعيد الوطني.

التحولات الإقليمية

إن المد الديمقراطي الذي تعيشه المنطقة العربية اليوم، ويشكل الشباب فاعلا أساسيا في توجهه و تطوره، أثبت أن عصر الأنظمة الشمولية قد ولى، و أن خيار الضبط الأمني والتحكم السياسي لم يعد ممكنا، وأن تبرير الاستبداد بالتهديدات المتوقعة أو المتوهمة أو المختلقة في كثير من الأحيان لمصادرة الحريات وخنق الديمقراطية لم يعد مستساغا، و أن أسلوب الحزب الوحيد أو حزب الدولة قد قاد الأنظمة التي تبنته إلى الانهيار و الزوال. ومن عين الحكمة الاتعاظ بتجارب الأمم و الشعوب الأخرى، بدل اجترار التجارب الفاشلة.

إن بلادنا قد عرفت انفراجا معتبرا في المسار الديمقراطي في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي مما أنعش آمال المواطنين و مختلف الفاعلين في أن تقطع بلادنا مع ممارسات التحكم و التنازع حول الحكم، و الانتقال إلى عهد جديد يكرس الثقة بين مختلف الأطراف بما يؤسس لمنطق التشارك بدل التنازع، و لو نجحت بلادنا في المحافظة على السير قدما في تحقيق تلك الآمال، لكان وضع بلادنا اليوم أحسن حالا مما هو عليه اليوم.

القطع مع ماضي الفساد الانتخابي

ولئن كان وضع بلادنا قد اتجه ، للأسف الشديد، بعد استحقاقات 2002 نحو الانغلاق السياسي، خاصة بعد الأحداث الأليمة ل16 ماي 2003، ومع رياح التغيير التي هبت على المنطقة العربية، فإن بلادنا استطاعت مرة أخرى أن تثبت قدرتها على التعامل الإيجابي مع التحولات، وذلك من خلال النضج الذي ميز حركة الشباب المغربي وميز أكثر القوى الحية بالبلاد، و من خلال التجاوب الاستباقي والمقدام لملك البلاد الذي أعلن عن فتح ورش الإصلاح الدستوري الشامل.

و إن من شأن الانخراط بوعي و جدية في هذا الإصلاح أن يجنب بلادنا الدخول في متاهات النزاع أو التردد في ترسيخ الدولة الديمقراطية الحديثة التي يتطلع إليها الشعب المغربي، وهذا يتطلب من بين ما يتطلب القطع الحاسم مع ماضي الفساد الانتخابي الذي عرفته عموم تجربة بلادنا؛ حيث بقيت الانتخابات في بلادنا في غالب الأحيان مثار شك، أو موضوع طعن سياسي لعدة أسباب أهمها:

❖ التدخل المباشر للإدارة في رسم الخرائط الانتخابية.

❖ هيمنة لوبيات الفساد واستعمال المال للتأثير في نتائج الانتخابات، مما يرهن أداء المؤسسات المنتخبة لصالح هذه اللوبيات.

❖ استمرار ظاهرة أحزاب الإدارة مما حطم قواعد التنافس الديمقراطي و حول المنافسة الانتخابية إلى معارك لتصفية حسابات سياسية مع الأحزاب و الأفراد، وذلك بغرض فرض السيطرة على المشهد السياسي.

و من النتائج الضارة التي خلفها هذا الفساد الانتخابي، ارتفاع مؤشر العزوف عن المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية بسبب فقدان الثقة، باعتبار أن النتائج لا تعبر عن الإرادة الحقيقية للناخبين؛ وعليه فإن أي إصلاح لورش الانتخابات يمر حتما عبر طريق القطع النهائي مع ممارسات ماضي الفساد الانتخابي.

آفاق الإصلاح

إن حزب العدالة والتنمية و هو يستحضر التطلعات الطموحة والمشروعة للشعب المغربي في حياة ديمقراطية سليمة ووعيا منه بمكانم الوهن التي ميزت مسيرتنا الديمقراطية، فإنه يرى أن إصلاح ورش الانتخابات يتطلب توفير شروط دستورية و سياسية وقانونية وتنظيمية.

أولا: الشروط الدستورية

تشكل مناسبة المراجعة العميقة للدستور، فرصة سانحة لإقرار مقتضيات دستورية تدعم توفير ضمانات لشفافية الانتخابات ونزاهتها و منها على الخصوص:

1. إقرار الإشراف القضائي على الانتخابات باعتباره سلطة مستقلة عن الجهاز التنفيذي الذي يتولى تدبير الانتخابات.

2. التنصيب على أن تحديد معايير التمثيلية و التقطيع الانتخابي من صلاحيات السلطة التشريعية، بل إن بعض التجارب الديمقراطية الناجحة تجعل أمر الفصل في هذه المقتضيات من اختصاص الدستور رأسا أو لجنة مستقلة ينص عليها في الدستور.

ثانيا: الشروط السياسية

لا نتصور في حزب العدالة والتنمية نجاح بلادنا في الولوج إلى نادي الدول الديمقراطية من بوابة الانتخابات دون القيام بتوفير شروط سياسية تعيد الثقة للمواطنين و تقنعهم بأن بلادنا قد قطعت حقا مع ماضي الفساد الانتخابي، و ذلك من خلال:

1. توسيع فضاء الحريات السياسية، و التعبير عن الرأي، بما يعزز إرادة المشاركة لدى كل الفاعلين و عموم المواطنين، و هو ما يتطلب طي ملف الاعتقال السياسي، و القطع مع أساليب التضيق على العمل السياسي و الحزبي.

2. ضمان حياد الإدارة بما يحول دون تدخلها في شؤون الأحزاب دعماً وإسناداً، أو تضيقاً.
3. اعتماد التشاور الموسع مع الأحزاب السياسية، فيما يتعلق بالتحضير للانتخابات المقبلة، و ذلك بما يمكن من تحقيق أقصى درجات التوافق الممكن حول التدبير القانوني و السياسي للانتخابات، بما في ذلك حسم قضايا تمثيلية النساء والشباب و المغاربة المقيمين بالخارج.
4. فتح الإعلام العمومي للحوار الموسع حول الإصلاحات الدستورية والسياسية أمام الفاعلين السياسيين وغيرهم.
5. إشراك المنظمات الوطنية غير الحكومية ذات الاختصاص في مراقبة العمليات الانتخابية، بما يسمح لها بالتتبع و تقديم تقارير مستقلة حول تقييم مختلف مراحل هذه العمليات.

ثالثاً: الشروط القانونية

إن حزب العدالة والتنمية يعتقد أن ورش إصلاح الانتخابات يتطلب اليوم إرساء المقتضيات القانونية الدالة على جدية الإرادة في التغيير، واستعداد الجميع للانخراط في التحول نحو دولة المؤسسات و ذلك من خلال إقرار نصوص قانونية تكرس الوضوح لدى الفاعل السياسي و المواطن الناخب و المتتبع، و إننا نجدد التأكيد على بعض مقترحاتنا التي تقدمنا بها قبل استحقاقات 2007 مع تحيينها لتستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية، و من تلك النصوص:

1. اعتماد الإشراف القضائي على العمليات الانتخابية، من خلال تمكين سلطة القضاء من الصلاحيات اللازمة، ومدّه بالإمكانات الكافية للاضطلاع بهذه المهمة.
2. إقرار معيار عادل و متوازن للتمثيلية بمجلس النواب يعالج حالة التفاوت الكبير بين الدوائر الذي يستخدم للتحكم في الخريطة السياسية، و هو ما يتطلب اعتماد معيار عدد سكان الدائرة بناء على قاسم وطني يرتكز على نتائج آخر إحصاء عام للسكان، مع فارق لا يتجاوز 20% زيادة أو نقصاناً.

3. تقطيع الدوائر الانتخابية لتتطابق مع الإقليم أو العمالة، في إطار تقسيم متوازن للأقاليم والعمالات مع تخصيص مدينة الدار البيضاء بوضعية ملائمة، و ذلك بمقتضى قانون.

4. وضع لوائح انتخابية جديدة، تتم على أساس التسجيل التلقائي لجميع المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الناخب، وذلك باعتماد بطاقة التعريف الوطنية و شرط الإقامة للتقييد في الدائرة الانتخابية وتحويل التسجيل إلى مكان الازدياد أو النشاط المهني يكون بطلب الناخب .

5. تطوير نظام الاقتراع باللائحة عن طريق التمثيل النسبي من خلال اعتماد لوائح موسعة، و تجاوز اعتماد أكبر البقايا، إلى أقوى المعدلات، و عتبة محلية لا تقل عن 8%، و ذلك بما يحقق ترشيد التمثيلية، و التقليل من ظاهرة البلقنة التي تميز الخريطة السياسية بمؤسساتنا المنتخبة؛ و الحد من استعمال المال و تدخل الإدارة.

6. توسيع المقتضى المنظم لللائحة الوطنية، لتشمل 72 مقعدا، يتم التوافق بين الأحزاب لتخصيصها لتمثيل النساء و الشباب و المغاربة المقيمين بالخارج، على أن تكون بالمناصفة بين الرجال و النساء.

7. تقنين عمليات استطلاعات الرأي، لجعل هذه الممارسة تركز على أسس و مبادئ علمية وأخلاقية مهنية، تسهم في التعبئة السياسية العادلة والمسؤولة للمواطنين، بدل التوجيه المغرض، أو الاستغلال الذي يفسد الانتخابات.

رابعاً: الشروط التنظيمية

لا شك أن توفير عدد من الشروط التنظيمية يمكن أن يسهم في إيجاد جو من التعبئة الإيجابية للمشاركة في الانتخابات، و التي نقترح من ضمنها:

1. مراجعة يوم الاقتراع، بجعله يوافق يوم الأحد، أي يوم العطلة الأسبوعية، حتى يتمكن عموم المواطنين من أداء واجبهم الوطني في التصويت في ظروف ملائمة.

2. تقليص عدد مكاتب التصويت وتجميعها في فضاءات مشتركة، بهدف تقليص عدد المشرفين و المراقبين الذين ينبغي تعيبتهم من قبل الإدارة أو المرشحين، و بما يعزز مستوى تأطير هذه المكاتب.

3. إلغاء بطاقة الناخب وتعويضها بإشعار يتوصل به الناخب لإبلاغه بعنوان المكتب الذي سيصوت فيه.

4. توفير الإمكانيات اللازمة لتمكين الأحزاب و المرشحين من اللوائح الانتخابية و محاضر مكاتب التصويت، دون تأخر أو تردد.

5. توضيح آلية لمراجعة قرارات رؤساء المكاتب عند مظنة الشطط في اتخاذها.

6. الاحتفاظ ببطاقات التصويت كلها إلى حين انقضاء آجال الطعون.

خاتمة

إن حزب العدالة والتنمية، و هو يتقدم بهذه الاقتراحات يؤكد على أن الانتخابات المقبلة ينبغي أن تكون دليلا على نجاح الثورة الديمقراطية التي يصنعها المغرب ملكا وشعبا، ويتخلف عنها كل متربص يجب أن يشيع اليأس في الناس و يظهر في الأرض الفساد، كما يعبر الحزب عن استعدادده للتشاور البناء من أجل إقرار الإصلاحات التي يتطلع إليها الشعب المغربي.

الأمين العام

ذ. عبد الإله ابن كيران